



٣. أخطأت المحكمة باستبعادها للبيانات الدفاعية دون تعليل والتي جاءت طافحة ومتطابقة مع الوراق التي أكدت على حقيقة قد ذكرت أو لا على لسان شهود النيابة وانتهاء بشاهدي الدفاع اللذين قاما بإسعاف المجني عليه وهما الدكتور والمرء والذين استقبلوا المجني عليه في طوارئ مستشفى معاذ بن جبل حيث اد لهم وهو يتلفظ أنفاسه الأخير ه بأنه قد أدى نفسه ولم يتم أحد بضربه .

لـ هذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١١ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محمئنا عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبيناً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونيه واقعةً وتسيباً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتماً تأييده .

بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٣٠ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعه خطيه طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

## القرار

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وتديقها والمداولة قانوناً نجد أن وقائعها تتلخص في أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أحالت المتهمين :-

- ١.
- ٢.

لمحاكمتها أمام هذه المحكمة عن التهم التاليه :-

١. جنابة القتل خلافاً لأحكام المادة ٣٢٦ عقوبات .
٢. جنحة حمل وحيارة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ عقوبات .







تخليص السكيتين من يد المغدور وبعدما ترك المغدور المكان باتجاه السوق في حين توجه المتهم والمدعو إلى بيارة موز قريبه من المكان المتواجدين فيه وبعد أن جلسوا هناك برهة من الوقت غادر المتهم المكان بعد أن اخبرهم بأنه يريد الذهاب إلى السوق لإحضار اللدخان وغاب حوالى عشرة دقائق وحضر إليهم وكانت ملايسه ( والشيشب الذي يلبسه في قدميه ) وبديه ملطخه بالدماء ولدى استفسار الشاهد منه عن الدماء اخبرهم بأنه قام بضرب المغدور اسطة ( شرشار موز ) على يده اليمنى وأنه طلب من المتهم أن يبادر إلى تقديم شكوى ضد المغدور بعد أن ابلغه بأن المغدور يتوي تقديم شكوى ضده وقد قام المتهم بالاتفاق مع المتهم على أن يقوم بضربه على كتفه بواسطة ( شرشار الموز ) حتى سال الدم منه وتوجه إلى الشرطة لتقديم شكوى ضد المغدور **أكرم قد توفي** عاد عن إفادته بأنه تتاجر مع المغدور وقام بضربه واعترف بأن الذي قام بضربه هو المتهم ونجد أن هذه البيئه كافية لتجريم المتهم بجناية القتل المسندة إليه خلافاً للمادة ٣٢٦ من قانون العقوبات .

أما ما أثاره المميز من وجود تناقض في شهادات شهود النيابة فإننا نجد أن الاختلاف في ذكر الوقائع التي شهد عليها شهود النيابة العامه ليس فيها تناقض يستدعي استبعاد شهاداتهم لأنه من الأمور الطبيعيه أن يختلف الشهود في سرد الوقائع باختلاف أشخاصهم لأنه ليس من المعقول أن ينظر الشهود إلى وقائع الجريمة بعين شخص واحد إلا أن الواقعه الرئيسيه التي قعت بها محكمتنا وما توصلت إليه أيضاً محكمة الجنائيات الكبرى بقرارها المميز هي اعتراف المتهم أمام الشهود بأنه قام بضرب المغدور ( بشرشار الموز ) على يده اليمنى .

والواقعه الماديه الثابته وهي وجود الدماء على يديه وملايسه ( والشيشب الذي يلبسه في قدميه ) وكذلك وجود شرشار الموز معه حيث قام بضرب المتهم به على كتفه وكذلك التقرير الطبي المعطى بحق المغدور وطبيعة الجرح وعمقه وموقعه أما عدم الأخذ بشهادة شهود الدفاع فإن التناقض بين في شهاداتهم فمنهم من ذكر بأنه لم يشاهد المتهم في مكان الحادث أي بالقرب من سيارة البكب ولا في أي مكان آخر ومنهم من ذكر بأن المتهم كان يقف بجانب سيارة البكب وعلى بعد مترين من المغدور بالإضافة إلى ذلك فإن البيئه الدفاعيه تتناقض مع ما جاء في إفادة المتهم

المأخوذة لدى المدعي العام وكذلك فيما ذكرته المرصنة فإن قولها بأن المغدور قد ذكر بأنه أدى نفسه يتناقض أيضاً مع وقائع الدعوى واعتراف المتهم أمام شهود الدفاع بأنه هو الذي قام بضربه مما يجعل هذه الأسباب غير وارده ويتعين ردها .

و عن الأسباب التي أوردها المميز تحت بند من ناحية القانون فإننا نجد :-

ف فيما يتعلق بالبند (١) ، فإن وجود إقرار خطي من الشاهد

بأنه قد شهد زوراً وبوجود قضية شهادة زور مقامه ضده و ضد والد المتهم

فإنه لا علاقة لمحکمتنا في ذلك وأنه في حالة ثبوت شهادة الزور فإنه بإمكان المميز

اللجوء إلى الطرق المقرره قانوناً لإعادة المحاكمة مما يتعين معه رد هذا السبب .

ف فيما يتعلق بالبند (٢) ، والذي ينعي فيه المميز على محكمة الجنايات

الكبرى خطأها كونها لم تعط الفرصه لوكيل الدفاع بمناقشة شاهد النيابة

والتي أرجأت مناقشة الشاهد إلى ما بعد ورود نتيجة شهادة سرور الموجه ضده

وبورود قرار شهادة الزور لم يتم بعدها مناقشة الشاهد فإننا نجد أنه من الرجوع إلى قرار

محكمة جنايات عمان رقم ٢٠٠٣/٩٣١ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٢٩ قد ثبت من

خلاله إدانته للشاهد بجرم شهادة الزور وأن محكمة الجنايات قد استبعدت هذه الشهاده ولم

تعتمد عليها في التجريم وبالتالي فإن هذه الشهاده غير مقوله قانوناً فيكون عدم مناقشة

الشاهد بعد صدور القرار القاضي بتجريمه بجرم شهادة الزور في محله ويتعين رد هذا

السبب .

وف فيما يتعلق بالبند الثالث ، فإن إدانة المتهم

حمل وجبازة أداة حاده ومصادرة تلك الأداة حال ضبطها لا علاقة له بتجريم المتهم

سواء كان هناك أداة حاده معه أم لا يكن طالما أن المحكمة قررت تجريم المتهم

وبراءة المتهم مما يتعين معه رد هذا السبب .

وف فيما يتعلق بالبند الرابع ، فإننا نجد أن في ردنا على هذا البند

سبق الرد عليه فيما يتعلق بالواقع ما يكفي للرد عليه بأن يضيف بأن شهود الدفاع قد

ذكروا بأن المغدور قام بضرب زجاج السيارة ( البكب ) بقبضة يده وأن التقرير

الطبي يشير إلى أن هناك كدمات وخدوش على ظاهر اليد اليمنى إلا أن الإصابة كانت

عياره عن قطع الأوعية الدموية الرئيسية بالمرفق الأيمن وهو مكان بعيد عن قبضة اليد على فرض أنه ضرب زجاج السيارة بقبضة يده بالإضافة إلى أن ما ورد بشهادة الدكتور بأن الجرح ناتج عن عراك ويعني ذلك مع شخص آخر مما يجعل هذا السبب غير وارد ويتعين رده .

وحيث أن كافة أسباب التمييز لا ترد على الحكم المميز فيتوجب رد التمييز .

وعن كون الحكم مميزاً بحكم القانون نجد أن الحكم قد بين واقعة الدعوى ودل على توافر أركان الجريمة التي جرم بها المحكوم عليه وأورده على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها وأن البينة التي استندت إليها المحكمة تكفي للاقتناع بأن المميز قد ارتكب الجرم المسند إليه وقد استظهرت المحكمة أركان الجريمة استظهاراً سائغاً ومقبولاً ويكون الحكم قد اشتمل على العناصر التي توجبها المادة ٢٣٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يتوجب معه تأييده .

لهذا وبناءً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق لمصدرها ] .

وبتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٢ أصدرت محكمة جنابات عمان قرارها رقم ٢٠٠٥/٥/٣٦٨ بتجريم المتهم أسامه عوض صالح ( الشاهد في الدعوى الجنائية محل القرار التمييزي رقم ٢٠٠٥/٩٨ ) بجناية شهادة الزور والحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنة ونصف بعد تخفيضها للأسباب المخففة التقديرية التي وجدها في الدعوى .

وبتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٦ وجه معالي وزير العدل إلى معالي رئيس محكمة التمييز كتاباً مرفقاً به طلب إعادة محاكمة مقدم من المحكوم عليه استناداً لأحكام المادة ٢٩٢/ج من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي تجبر قبول الطلب إذا حكم على شخص بعقوبه وبعد صدور هذا الحكم واكتسابه الدرجة القطعية صدر حكم قضى بالشهادة الكاذبة على من كان قد شهد عليه بالمحاكمة ، حيث أصدرت محكمة التمييز قرارها في الطلب رقم ٢٠٠٦/١٨٨/٢٠٠٦ تاريخ ٢٠٠٦/٣/٧ قضى بإحالة القضية إلى محكمة الجنابات الكبرى لمحاكمة طالب الإعادة بهيئة خلاف الهيئة التي أصدرت الحكم السابق عملاً بأحكام المادة ٢٩٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وعملاً بأحكام المادة ٢٩٥/٢ من ذات القانون وقف تنفيذ الحكم الصادر في القضية







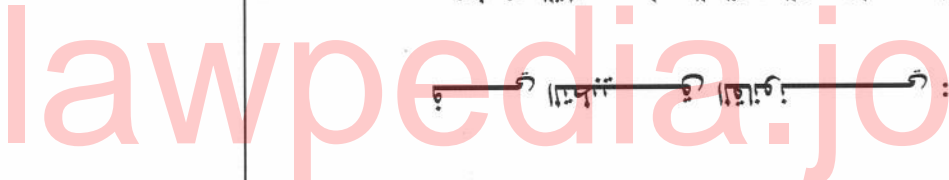


[ التوقيفية ] .

و قد صدرت له من مؤلفات كثيرة في الفقه الإسلامي و منها ما يتعلق بالاعتقادات و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات .  
المحكمة العليا في ١٠/١١/١٩٩٠م و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات .  
المحكمة العليا في ١٠/١١/١٩٩٠م و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات .

المادة ١١٠ من قانون المحاكمات الجزائية و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات .  
المادة ١١٠ من قانون المحاكمات الجزائية و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات .  
المادة ١١٠ من قانون المحاكمات الجزائية و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات .

المادة ١١٠ من قانون المحاكمات الجزائية و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات .  
المادة ١١٠ من قانون المحاكمات الجزائية و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات .  
المادة ١١٠ من قانون المحاكمات الجزائية و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات .



:- في التوقيفية

المادة ١١٠ من قانون المحاكمات الجزائية و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات .  
المادة ١١٠ من قانون المحاكمات الجزائية و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات .  
المادة ١١٠ من قانون المحاكمات الجزائية و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات .

المادة ١١٠ من قانون المحاكمات الجزائية و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات .

المستحق

مع أن المحكمة العليا في ١٠/١١/١٩٩٠م و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات .  
مع أن المحكمة العليا في ١٠/١١/١٩٩٠م و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات و من ذلك ما يتعلق بالاعتقادات .





ج ١/٢٠١٤

رئيس الدائرة

*[Handwritten signature]*

*[Handwritten signature]*

عضو

*[Handwritten signature]*

عضو

القاضي

٢٠١٤/١١/١٤ - ١٤٣٧ هـ - ١٤/١١/٢٠١٤

و قد ما استأفناه ومن ثم إصدار القرار المتضمني .  
بعض الحكم المطعون فيه وإعادة الأجزاء الختامية الكبرى للسير بالدعوى  
تكون هذه الأسباب واردة على الحكم المطعون فيه لذا نقرر

النتيجة المقدمة في الدعوى وإصدار القرار المتضمني .  
الزجاج بفضيلة اليد وسحب اليد من شباك السيارة المكسورة زخاذه ومن ثم إعادة وزن  
الأجزاء أدت حدوث الأضرار والاصابة وهل يتوافق وأن يكون ناتجة عن شرسار موز أم كسر  
الدايتور في تنظيم التقرير الطبي الدكتور باحثوان حول طبيعتها  
تقرير الكشاف الذي قام بتنظيمه والاستملاء إلى الطبيب الشرعي الآخر الذي اشترك مع